يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو
التقوى وقال في المطول التحقيق انه قد يكون للتخصيص اي
قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان في الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق
اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى اي لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وجاز دخول
لام الابتدا عليه لانه متوسط للخبر لرفعه توهم السامع كونه
الخبر تابعا فتنزل منزلة الجزء الاول من الخبر اي اذا كان
الخبر جملة اسمية   اذا لم يعرب هو مبتدا فان اعرب
مبتدا كان جزءا من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير
فصل كما في النصرنج   هل قبله الخبر في هذا البيت
ايطا لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثاني وهو دافع
للايطا على الاصح   وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله
مثله تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار لمعك الدار رجل
او على الاسم المتاخر اي عن الخبر او عن معموله كما يفيده
التمثيل   ووصل ما اي الزايدة فخرجت الموصولة
والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن
وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من ان بخلاف ما
الزايدة واعلم ان انما وانما يفيدان الحصر وقد اجتمعا
في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد اي ما
يوحى الي الا قصر الاله على الواحدية فالحصر الاول من
قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون

المشركون

المشركون منزلة من اعتقد اي الاشتراك الي بينا حيث اصروا
عليه والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ايضا
والاتيان به مبالغة في الرد والاعجى دثبوت الوحدة ناف للتعدد
والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التاويل بالمصدر
مدفوع بان الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتاويل
كفوات التاكيد لانه امر تقديري ثم قيل الحصر من اجتماع ان
وهي للاثبات وما وهي للنفي فصرف الاثبات للمذكور
والنفي لغيره وقيل لاجتماع موكدين ان وما الزايدة واعترض
هذا بان اجتماع موكدين لا يستلزم الحصر والا لوجد في ان
زيدا لقايم مثلا والاول بانه ينافي ما قدمنا من ان ما الملحقة
بان زايدة وقد يجاب عن اعتراض الثاني بان اجتماع
موكدين على وجه تركبهما اقوى لشدة التلاصق فيه
وعن اعتراض الاول بان ما هذه نافية اصالة لكن انسلخ
عنها النفي بعد التركيب فصارت زايدة بدليل عدم ذكر
منفيها هذا ما ظهر لي فاعرفه واعترض في المغني الاول
ايضا بان ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا
قايم او نفيا نحو ان زيدا ليس بقايم قال الشمني فيه
بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي
لا تكون الا ثبوتا وان كانت نفس خبرها نفيا   بزيل
اختصاصها بالاسماء اي ما عدا البيت كما سياتي   فوجب
اهمالها اي ما عدا البيت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه
والجمهور كما يوخذ مما ياتي في ليت وقوله لذا لكلا يغني عنه
التفريع   وقد يبقى العمل للتعليل بالنسبة لغير ليت

Copyright © King Saud University